الأمم المتحدة A/68/PV.86

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٨٦**

الاثنين، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليشكو (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/68/827)

مشروع القرار (A/68/L.44)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب ليعرض مشروع القرار A/66/L.44.

السيد لعسل (المغرب): في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال، المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“، أود أن أعرض مشروع القرار A/66/L.44، علما بأن الجمعية العامة تعتمد مثل هذا القرار مرة كل سنتين.

وقد تم اتخاذ القرار الأخير ٢٦١/٦٦ خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في ٢٩ أيار/مايو بتوافق الآراء.

ويعرض المغرب، بصفته رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي، ممثلا في شخص الأستاذ عبد الواحد الراضي، الذي نحيي حضوره معنا اليوم، مشروع القرار A/66/L.44 باسم ٤٨ دولة مؤيدة للقرار. وبالنسبة للوفود الراغبة في الانضمام، فإن اللائحة لا تزال مفتوحة لدى الأمانة العامة داخل القاعة.

ويأمل المغرب أن يتم اعتماد مشروع القرار المقدم بتوافق الآراء. وبحثا عن استمرارية هذا التوافق، نظمت البعثة المغربية، بالتعاون مع ممثلية الاتحاد البرلماني الدولي، مشاورات تم خلالها تقديم الإيضاحات اللازمة ومناقشة التعديلات المقترحة.

ويعتمد المشروع بالأساس على القرارات السابقة للجمعية العامة. كما تم استيحاء التعديلات المدخلة على وجه الخصوص من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/68/827. وتهدف تلك التعديلات إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي على وجه الخصوص من خلال:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بلورة اتفاق جديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يسمح بوضع العلاقة المؤسساتية بينهما على أساس صلب، وتوفير مساهمة برلمانية في وضع وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإشراك أعضاء الهيئات التشريعية بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية في الوفود الوطنية إلى الاجتماعات والمناسبات الرئيسية للأمم المتحدة، وجعل جلسة الاستماع البرلمانية أكثر ارتباطا بعمليات الأمم المتحدة الرئيسية، وتشجيع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على الاستعانة على نحو أكثر انتظاما بخبرة الاتحاد البرلماني الدولي وبرلماناته الأعضاء في تعزيز المؤسسات البرلمانية.

وتكتسي هذه الأفكار أهمية خاصة في ظل اتساع وتعزيز الديمقراطية والدور المتزايد للمؤسسات التشريعية في بلورة السياسات ووضع الخطط التنموية.

السيدة لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم وفد الولايات المتحدة، بصفتي ممثلة للكونغرس في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأسلّم أنا وزملائي بالروابط الوثيقة المشتركة القائمة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

أود أن أشكر ممثل المغرب على عرض مشروع القرار A/68/L.44 المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“، فضلا عن مقدمي مشروع القرار.

وقد كان كونغرس الولايات المتحدة من الأعضاء المؤسسين للاتحاد البرلماني الدولي، واضطلع بدور نشط وبارز على مدى عدة عقود. وعليه، فإنه لمن دواعي الشرف والسرور بالنسبة لنا أن تؤيد الولايات المتحدة اتخاذ مشروع القرار وتنضم إلى توافق الآراء بشأنه اليوم. ويستند مشروع القرار إلى القرارات المتخذة سابقا، وهو يرمي إلى هدف هام يتمثل في الدعوة إلى تعزيز دور البرلمانات في المناقشات والأنشطة التي تقام في الأمم المتحدة، فضلا عن تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.

وتتمثل المهمة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية البرلمانية، ووضع المقاييس والمعايير اللازمة لممارسة الديمقراطية البرلمانية، وحماية حقوق الإنسان، والتمكين السياسي للمرأة وزيادة الشفافية والمساءلة على الصعيد العالمي، وهي جميعا تتسق مع مصالح وأولويات الولايات المتحدة.

وبصفتي عضوا في الكونغرس، فقد جئت من ولاية كاليفورنيا، حيث أمثل المنطقة الثالثة عشرة للكونغرس. وقد شاركت في العديد من الوفود والاجتماعات المعقودة بشأن الاتحاد البرلماني الدولي. وفي الآونة الأخيرة، كان لي شرف استضافة اجتماع للبرلمانيين في كونغرس الولايات المتحدة أثناء انعقاد المؤتمر الدولي بشأن الإيدز في تموز/يوليه ٢٠١٢ .وقد شهدت بصورة مباشرة – من خلال عملي في الكونغرس مع الاتحاد البرلماني الدولي – العمل الهام الذي يضطلع به الاتحاد في تعبئة العمل البرلماني لأجل كفالة وصول الجميع إلى الرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية.

وأود أن أنوّه بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وبإسهامه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتمثّل الحوكمة أحد الأهداف الرئيسية بين الأهداف الإنمائية في العقد المقبل. وترحب الولايات المتحدة بإسهام الاتحاد البرلماني الدولي في سعينا المشترك نحو تحقيق أهداف قوية في مجال الحوكمة.

ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي أيضا على تعزيز البرلمانات وزيادة القدرات البرلمانية في جميع أنحاء العالم بهدف ضمان فعالية ومساءلة الحكومات الوطنية. وترحب الولايات المتحدة بالعمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي في ذلك الصدد. وترحب الولايات المتحدة أيضا بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي بعقد المؤتمر

العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، في سياق إسهامه في عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أخيرا، ما دام المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات المعقدة والمتزامنة أكثر من أي وقت مضى، فإن من الأهمية بمكان إشراك الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية على نطاق أوسع في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والجهود الدبلوماسية، وترسيخ القانون الدولي وحماية الحقوق الإنسانية للجميع، ودعم تمكين المرأة، وعكس مسار تغير المناخ العالمي. وأتطلع أنا وزملائي إلى دعم وتعزيز أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في إطار الأمم المتحدة.

السيدة إيغولي (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): تتمتع إيطاليا دوما بصلات وثيقة مع الاتحاد البرلماني الدولي – وهي صلات تم تعزيزها خلال رئاسة السيد بيير كاسيني أثناء توليه منصب رئيس مجلس النواب الإيطالي في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. ونشيد على وجه الخصوص بالدور الديمقراطي الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي خلال السعي إلى تعزيز البرلمانات الوطنية.

وعلى النحو الذي وضحه تقرير الأمين العام (A/68/827)، فإن الاتحاد يعمل على جميع المستويات نحو تحقيق ذلك الهدف – وفي كثير من الأحيان – من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتشير إحدى النقاط الواردة في مشروع القرار (A/66/L.44) الذي نناقشه اليوم، إلى المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات الذي سيعقد في نيويورك قبل وقت قصير من انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويتيح المؤتمر فرصة فريدة لتوفير الزخم السياسي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن الدعوة إلى التفكير على نطاق أوسع في الدور الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية في إطار العلاقات الدولية، وللتفكير في طرائق التعاون بين البرلمانات والحكومات الوطنية، والتفكير في ضرورة تنفيذ الإصلاح السياسي بهدف جعل تلك الحكومات أكثر قدرة على تلبية احتياجات المواطنين. وإن جاز لي أن أضيف، فتلك مناقشة حسنة التوقيت أيضا في بلدي.

تعرب إيطاليا عن تقديرها العميق لتعميم البعد الجنساني في جميع الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات دعم الديمقراطية والتنمية والسلام. وتشكّل مسألة حقوق المرأة وتكافؤ الفرص إحدى ركائز عمل الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو الذي تؤكده الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد نحو الشروع في إصلاح الإجراءات الانتخابية وتشكيل الأحزاب السياسية بهدف زيادة مشاركة المرأة. ووفقا لإعلان بيجين، فإنه يجب أن تشغل المرأة ما لا يقل عن ثلث المقاعد في البرلمانات الوطنية.

وأود أن أشير إلى أن إيطاليا قد أحرزت تقدما كبيرا في ذلك المجال، وهي الآن في المرتبة الحادية والثلاثين على النطاق العالمي، وفقا لما أقره الاتحاد البرلماني الدولي، إذ تشغل المرأة نحو ٢٩ في المائة من مقاعد البرلمان. وعلى سبيل المثال فقد تولت امرأة منصب رئيس البرلمان الإيطالي اليوم – السيدة لاورا بولدريني – وهي أيضا عضو في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الرؤساء البرلمانيين.

تؤيد إيطاليا – إلى جانب شركائها الأوروبيين – دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج الحوكمة الديمقراطية في الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وقد أثبتت المشاورات التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم قوة تأييد المجتمع الدولي لذلك الهدف. وتمثّل محتويات وطرائق عقد تلك المشاورات مثالا ساطعا آخر على دعم البرلمانات الوطنية لعملية التنمية، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق الأفكار التي تم التوصل إليها خلال المناقشات المكثفة التي جرت في الأمم المتحدة في هذا الشأن.

مما يزيد من أهمية أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي أنها تسهم في تحقيق هذه الغاية.

السيدة أورتيث غونزاليث (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تُقر المكسيك بأهمية هذه الجلسة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ففي نظام دولي قائم على مبدأي سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية، نحن بحاجة إلى مشاركة برلمانية أقوى على الصعيد العالمي من أجل تحديد الحلول الممكنة للمشاكل العالمية والعمل بشأنها. والمنظور البرلماني في مشاورات الأمم المتحدة وقراراتها يعززها عندما يحظى بتأييد ممثلي شعوب الدول الأعضاء. والتزامات الدول التي تأخذ آراء البرلمانيين في الحسبان تكون أكثر شمولا، مما يزيد احتمالات التقيد بها بالنظر إلى أن نفس هذه الجهات الفاعلة هي المسؤولة عن تنفيذها على الصعيد الوطني.

وعمل الاتحاد البرلماني الدولي يعزز الجهود التي تبذلها البرلمانات للمشاركة في الحوكمة العالمية ويشجع الشفافية والمساءلة في تنفيذ الالتزامات الدولية في مختلف المجالات، مثل التنمية والديمقراطية والتعاون والبيئة وتعزيز القانون الدولي والأمن والسلام وحقوق الإنسان. ولذا، فإن المكسيك تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي تشجيع هذا التعاون بين البرلمانيين والاتحاد والأمم المتحدة وتعزيزه.

وتؤيد حكومة المكسيك التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي يهدف إلى إدماج المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي وإلى تعزيز الإنصاف والتعددية ومشاركة وتمثيل المرأة في السياسة البرلمانية. وقد أظهرنا التزامنا بهذه المبادرة عن طريق سن الكونغرس في بلدنا مؤخرا لتعديل في دستور الولايات المكسيكية المتحدة، يضيف شرطا يلزم الأحزاب بضمان المساواة بين الجنسين في الترشحيات للهيئات التشريعية على المستويين الاتحادي والمحلي.

وننوه أيضا بجهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى زيادة إلمام البرلمانيين بالصكوك الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على مشاركة الاتحاد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والذي عُقد في بويرتو فيارتا، المكسيك، في شباط/فبراير. وتجدر الإشارة أيضا إلى دور الاتحاد في المنتدى البرلماني المعقود في إطار الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في المكسيك في نيسان/أبريل، والذي شدد على أهمية البرلمانات لجدول الأعمال الدولي المتعلق بالتنمية والتعاون.

ومن الجوانب المشرقة الأخرى مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي مسألة أساسية. وفي هذا الصدد، تضطلع البرلمانات وأعضاؤها بمسؤوليات أكبر على الساحة الدولية وتقوم بدور أنشط على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة – وهي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والمشرعون في المكسيك يدعمون الجهود الرامية إلى وضع خطة لتحقيق تنمية عالمية وتحويلية، تشمل الجميع ويتمثل هدفها الأساسي في التعامل بفعالية مع الحد من الفقر وعدم المساواة.

وتمثل البرلمانات أطرافا فاعلة هامة في العمل على إعداد الخطة الدولية. ومشاركتها في أعمال الأمم المتحدة توسع نطاق عمل المنظمة في المجال الحكومي الدولي من خلال توفير رؤية نوعية أوسع نطاقا وأكثر تعددية للتنوع الثقافي والسياسي.

وأخيرا، من المهم أن نشدد على أن الحكومة والكونغرس في المكسيك اتفقا، في خطوة لم يسبق لها مثيل، على سلسلة من الإصلاحات التحويلية الرامية إلى جعل المكسيك بلدا أكثر إنتاجية وازدهارا بما يصب في صالح الأسر المكسيكية. وتشمل الإصلاحات التي نجريها بذل جهود تتعلق بالسياسات في مجالات السياسة والانتخابات والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية والقدرة التنافسية والطاقة والضرائب والشؤون

المالية، وذلك بهدف خلق ظروف أفضل من أجل التصدي للتحديات التي تنطوي عليها مكافحة الفقر والجوع وتحسين الظروف المعيشية من أجل تنفيذ خطة طموحة للتنمية.

وأود أن أعرب عن التزام البرلمانيين في المكسيك بمواصلة الإسهام بنشاط في النهوض بجدول أعمال هذه المنظمة من أجل إثرائه وتنفيذه بفعالية أكبر.

السيدة جوركان (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناننا لقرار تنظيم هذه المناقشة المفيدة، وهي مناقشة تذكارية في هذا العام – بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وعلينا أن نتذكر أنه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٨٨٩، قرر المشاركون في أول مؤتمر برلماني دولي، والذي عُقد في باريس، تحويله إلى مؤسسة دائمة. وسُميت الوثيقة الصادرة عن ذلك المؤتمر بالقانون التأسيسي للمؤتمر البرلماني الدولي، وبالتالي وبصورة غير مباشرة، للاتحاد البرلماني الدولي.

والاتحاد، الذي كان يُنظر إليه آنذاك بوصفه منتدى تحكيميا لتسوية الخلافات بين الدول، لا يمكن أن نجد له اليوم وصفا أفضل من ذاك الذي ورد على لسان أحد آبائه المؤسسين، فريديريك باسي، عندما قال إن ”العالم مؤلف من جمهوريات فاضلة تحققت“. والجمهورية الفاضلة اليوم هي واقع الغد. وليس من المستغرب حصول رجل الدولة الفرنسي هذا ونظيره البريطاني، السير ويليام راندال كريمر، على جائزة نوبل للسلام في عامي ١٩٠١ و ١٩٠٣ على الترتيب.

ومن دواعي فخري، بصفتي ممثلة بلد عضو في الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام ١٨٩١، أي منذ إنشائه تقريبا، أن أشير إلى أن الاتحاد يحظى في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين بعد المائة لتأسيسه بتقدير مُستحق نظرا لإسهامه اللافت في تعزيز المؤسسات البرلمانية على الصعيد العالمي وتشجيع الحوكمة الديمقراطية. وقد حقق العديد من الإنجازات خلال تلك المسيرة. ولهذا السبب، يجب أن أكتفي بالإشارة إلى إنجازين فقط.

وقد وصلت عضويته الأولية المؤلفة من ١١ بلدا إلى ١٦٤ دولة و ١٠ أعضاء منتسبين الآن. وتحول تركيزه الأولي على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية إلى تغطية طائفة واسعة من المواضيع ذات الصلة، مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون وحقوق المرأة والطفل والمساواة بين الجنسين وعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذه المرحلة الزمنية الحاسمة، فإنه يركز أيضا على التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أعرب عن تقدير رومانيا لتقرير الأمين العام (A/68/827) الذي يمثل استعراضا شاملا للإجراءات المحددة والتفاعل السياسي بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وكما يلاحظ التقرير، فإن الاتحاد

> ”هو المنظمة البرلمانية الوحيدة ذات النطاق العالمي وبهذه الصفة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره مراقبا دائما لدى الجمعية العامة، هو في وضع جيد يمكنه من توجيه آراء البرلمانات وأعضائها بشكل مباشر إلى جميع العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي هو أيضا أداة رئيسية لدعم تنفيذ الالتزامات العالمية على الصعيد القطري سواء عن طريق تعزيز قدرات البرلمانات على الاضطلاع بدورها التشريعي والرقابي والتمثيلي وعن طريق تزويدها بالمعلومات ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة وعمليات صنع القرار فيها“ (A/68/827، الفقرة ٣).

إننا نحيط علما بارتياح بأن التقرير يتضمن في جزئه الرابع المتعلق بالرقابة البرلمانية على الالتزامات الدولية، إشارة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى الخاصة بأوروبا الوسطى والشرقية، التي اشترك في تنظيمها برلمان رومانيا والاتحاد

البرلماني الدولي في بوخارست خلال شهر شباط/فبراير. وشارك في هذه الحلقة الدراسية ٧٠ مشاركا، من بينهم ٤٠ عضوا في البرلمان من ١٣ بلدا في المنطقة. وأوضح المتحدثون، الذين أقروا بالحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، الصعوبات القائمة، لا سيما بسبب نقص الخبرة والمعلومات والموارد. ومن أجل التغلب على تلك العقبات، وتحقيق هذه المهمة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، فقد تمت التوصية بأن يكون هذا الموضوع محوريا في جدول أعمال البرلمان. وخلص الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى أن

”الحلقة الدراسية قد أظهرت بأن [أعضاء البرلمان] قد بدأوا الإسهام في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وهم حريصون على أن يكونوا داعمين له بشكل أكبر“.

وفي نفس السياق، أود الإشارة إلى تطور آخر حدث مؤخرا، يتعلق بالموضوع قيد النقاش في مناقشتنا اليوم. ففي ظل رئاستنا الحالية، إستضاف برلمان رومانيا خلال الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو، الجلسة الافتتاحية للجمعية البرلمانية لعملية تعاون بلدان جنوب شرق أوروبا. وأعلن رئيس مجلس النواب في رومانيا في كلمته الافتتاحية، بأن ما حدث في بوخارست قد شكل لحظة تاريخية بالنسبة لرومانيا وباقي بلدان المنطقة، ومن المعروف جيدا أن هذا الجزء من البلقان كان دائما يعاني من التوترات والصراعات. وذهب إلى القول بأنها المرة الأولى التي يؤكد فيها مجمل ١٢ بلدا في المنطقة اتباعها لنفس المسار.

وتمثلت الرسالة الأكثر أهمية، التي جرى التعبير عنها في أنه لن يكون بوسعنا الإسهام في تقدم المنطقة بأسرها، إلا إذا عملنا معا. ومن خلال عملنا معا فقط، يمكننا تعزيز المصالح المشتركة لتثبيت الاستقرار والأمن في منطقة البلقان، وتقديم منظور أوروبي وأوروبي أطلسي، لجميع بلدان جنوب شرق أوروبا. وقال إن بوخارست قد استضافت أول برلمان للبلقان، الذي هو عبارة عن جمعية برلمانية من شأنها أن يكون لها التزام سياسي أعمق ومسؤولية أكبر فيما يخص مسائل فردية، ومحددة في منطقتنا. وقد اعتمد البيان المشترك، الصادر عن الجمعية البرلمانية لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، في نهاية الاجتماع.

ولا أستطيع أن أختتم ملاحظاتي، من دون الإعراب عن تقديرنا للبعثة الدائمة للمغرب على صياغتها للنص، وإجرائها الناجح للمفاوضات على مشروع القرار A/68/L.44 الذي نناقشه هنا اليوم. إن رومانيا من الوفود التي دأبت على تقديم هذا القرار، وأود أن أعرب عن اقتناعي بأنه سيجري مرة أخرى هذا العام اعتماده بتوافق الآراء. ويتمثل التوجه الرئيسي لهذه الوثيقة في أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة، مع شمول الهيئتين التنفيذية والتشريعية، مواصلة العمل معا، من أجل الوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه، وبأنه لا يزال ثمة المزيد من الاجراءات التي يجب اتخاذها، من أجل تحقيق قدر أكبر من التكامل والتآزر.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد اطلعنا باهتمام كبير على التقرير الذي قدمه الأمين العام في إطار البند ١٢٦ من جدول أعمال الدورة الثامنة والستين، الوارد في الوثيقة A/68/827. وتصف الوثيقة، بما في ذلك مرفقها الزاخر بالمعلومات، الأنشطة المحددة التي يجري الاضطلاع بها في مختلف المجالات في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. إننا نشكر الأمين العام على العرض الواضح للتقرير وتوصياته السبع. وليست ثمة المزيد من الحاجة للتأكيد على الدور الهام للغاية الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية في وظيفتها الثلاثية المتمثلة في التمثيل والتشريع والرقابة، في مجالات متنوعة ومعقدة مثل الحوكمة والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتفاهم والتعاون بين الشعوب والأمم. إن برلمان الكاميرون المكون من مجلسين، بصدد تعزيز فعاليته على نحو متزايد باتباع ذلك النهج.

وسيحتفل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي هو مؤسسة تضم الآن أكثر من ١٦٤ دولة عضوا، خلال شهر حزيران/يونيه، بالذكرى السنوية ١٢٥ لإنشائه. وقد أظهر على مر السنين، أهميته وفعاليته وإسهامه في إدارة الشؤون الدولية والتعاون. ونشيد بأعمال أمينه العام المنتهية ولايته، ونهنئ ونشجع الأمين العام الجديد، السيد مارتن شنغونغ، مواطننا، الذي يتولى المنصب كأول أفريقي يتولى قيادة المؤسسة طيلة فترة وجودها البالغة ١٢٥ عاما. وقد أفاد الاتحاد البرلماني الدولي بالفعل بشكل كبير بلدنا وأسهم فيه. ونأمل أن يستمر ويتعزز هذا التعاون والمساعدة المتبادلة.

إضطلع الاتحاد البرلماني الدولي في أفريقيا، كما يبين تقرير الأمين العام بوضوح، ولا يزال يضطلع بدور مهم جدا في الحوار على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي والتنمية وتوطيد سيادة القانون. وندعو الأمين العام الجديد لمواصلة ذلك العمل.

إننا في لحظة حاسمة فيما يخص التنمية في العالم في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المهم بشأن التنمية المستدامة، الذي حدد المستقبل الذي نصبو إليه. ونتيجة لذلك، فإن عددا من العمليات جارية لوضع مبادئ توجيهية، وتحديد الأهداف وتعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتنفيذها ورصدها. ونحن نتشاطر وجهة نظر الأمين العام بخصوص ضرورة أن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي إسهاما في ذلك النشاط. ويمكنه القيام بذلك عن طريق زيادة درجة الوعي بين أعضائه، وجمع وتبادل آرائهم حول الرهانات والتحديات وانعكاساتها على سيادة القانون وأثرها الحقيقي عليها، وعلى الرفاه، وفوائد ومساوئ، والتزامات وتعهدات مختلف شعوب العالم التي يمثلها الاتحاد.

ولذلك السبب، فإن التوصيات السبع التي قدمها الأمين العام في تقريره، ولا سيما التوصية الواردة في الفقرة ٣٢ (ج) حول دور البرلمانات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، مهمة جدا. ولذلك السبب أيضا تدعم الكاميرون أحكام مشروع القرار A/68/L.44، الذي عرضته، كإحدى الوفود المقدمة له، لينظر فيه أعضاء الجمعية العامة ويعتمدونه.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة العامة اليوم في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“.

يتشاطر الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة رؤية مشتركة للسلام والأمن والتعاون والتنمية. ويتمثل الغرض الرئيسي للأمم المتحدة، على النحو المكرس في ميثاقها، في صون السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، فقد أنشئ الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز مفهومي السلام والتحكيم الدولي. ويركز الاتحاد على تعزيز الحوار والتعاون والنظر في المسائل ذات الاهتمام الدولي، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان. وهي أيضا من أهم مجالات عمل الأمم المتحدة.

وترحب فييت نام بالدعم الذي يقدمه الاتحاد والبرلمانات الأعضاء فيه إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي يعزز مكانة وفعالية الأمم المتحدة ليس في الساحة الدولية فحسب، بل أيضا على الصعيد الوطني. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الاتحاد البرلماني الدولي في مجال تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا ما يتعلق منها بتمكين المرأة وخفض معدل وفيات الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/68/827). ونشيد أيضا بالتزام الاتحاد المستمر بتوفير البيانات للأمم المتحدة بشأن دور المرأة في الحياة السياسية، بهدف رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن مشاركة الاتحاد في العمليات ذات الصلة بمشروع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

والجمعية الوطنية لفييت نام هي أرفع جهاز في سلطة الدولة، وتمثّل إرادة وتطلعات مواطنينا. وبفضل السلطات المخولة لها في مجالات وضع الدستور وسن القوانين والرقابة والبت في المسائل الهامة للبلد، فإنها تضطلع بدور قيادي هام في الجهود التي يبذلها البلد لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وتضطلع الجمعية الوطنية أيضا بدور بارز في تنفيذ الالتزامات الدولية الهامة، وخصوصا في صون السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

و الجمعية الوطنية لفييت نام، بصفتها عضوا نشطا وبنّاء ومسؤولا في الاتحاد البرلماني الدولي على مدى الـ ٣٥ سنة الماضية، ما تزال تعمل عن كثب مع الاتحاد في الوفاء بتطلعاته ومبادئه وأهدافه، فضلا عن توسيع نطاق علاقاتها الودية مع البرلمانات والشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم على نحو مستمر. وعلى أساس ذلك الالتزام، تشعر فييت نام بالفخر لاستضافة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية والثلاثين بعد المائة في هانوي في آذار/مارس ٢٠١٥ في إطار موضوع ”البرلمانات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥“.

ونحن على إيمان راسخ بأن للبرلمانات دورا حاسما ينبغي أن تؤديه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال السلطات المخولة لها في وضع التشريعات والموافقة على الميزانيات ورصد الالتزامات الإنمائية. ونرى أيضا أن إسهامات البرلمانيين تشكّل عناصر هامة لاستكمال عملية الأمم المتحدة بوجه عام.

وتؤكد الحالات المعقدة والتوترات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم اليوم، بما في ذلك التوترات المستمرة في البحر الشرقي وجنوب شرقي آسيا، على الأهمية الفائقة والحاسمة لصون السلام، وهو أمر لا غنى عنه لجميع الجهود السلمية. ويقتضي ذلك الالتزام الحازم بتعزيز المبادئ الأساسية للقانون الدولي على نحو مستمر، بما في ذلك المبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويشمل ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الاتحاد البرلماني الدولي على عمله الشاق وجهوده الرامية إلى تعزيز التفاعلات الهامة مع الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر وفد المغرب على عرض وتيسير مشروع القرار A/68/L.44 الذي نؤيده بقوة ويسرُّنا أننا شاركنا في تقديمه.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد شاركت أوروغواي في تقديم مشروع القرار A/68/L.44، وتكرر تأكيد التزامها بتحقيق المزيد من التعاون الوثيق بين البرلمانات الوطنية. ونؤكد أيضا على العمل الذي تضطلع به في دعم وتنسيق الجهود ذات الصلة مع الأمم المتحدة على نحو متزايد.

لقد شهد العالم الكثير من الأحداث أثناء العمل المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بجدول الأعمال الدولي. وتحقق الكثير أيضا من أجل تعزيز أساليب عمل الاتحاد والتفاعل بين المنظمتين منذ التوقيع على الاتفاق المنشئ للتعاون بينهما في عام ١٩٩٦ بغية تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأهداف المنظمة في مختلف مجالات العمل.

وتود أوروغواي على وجه الخصوص، التأكيد على دور تلك الجهود المشتركة حين يتعلق الأمر بالتقيد بالممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية، والسعي إلى إظهار الكفاءة في التصدي للتحديات التي تواجه عالمنا الذي لا يزال يشهد أزمات خطيرة. ويجب علينا الاستفادة من جميع الجهات الفاعلة المحتملة بهدف بذل الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت الحاضر: وضع خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة ناجحة. وفي إطار ذلك العمل، تضطلع البرلمانات الوطنية بدور لا يمكن إنكاره مع الأمم

المتحدة في سياق الاستراتيجيات الوطنية بغية تنفيذ القرارات المتفق عليها في الأمم المتحدة.

ويثني مشروع القرار على عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات عديدة من قبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة. ويشيد أيضا بالتعاون الوثيق بين الاتحاد ومختلف هيئات الأمم المتحدة ذات المسؤولية في هذه المجالات، من قبيل هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وتتاشطر أوروغواي الرأي القائل بأن الاتحاد البرلماني الدولي يمثل مركز اتصال على النطاق العالمي، وأنه يساعد على تيسير الجهود الدبلوماسية والحوار الذي تُمثّل فيه جميع النظم العالمية. وعليه، فإن الاتحاد يوفر منبرا فريدا لرصد الاتجاهات والآراء السياسية على الصعيد العالمي. ونرى أيضا أن الاتحاد يتشاطر أهداف الأمم المتحدة ويدعم جهودها، علاوة على العمل بشكل وثيق مع المنظمة. وفي ذلك السياق، فإن العناصر التي بيّنتُها، فضلا عن المسائل الأخرى التي تشكّل جزءا من العمل اليومي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، تبرر الدعوة إلى تحسين أساليب العمل التي تتشاطرها المنظمتان، بما في ذلك إجراء تبادل آراء سنوي منتظم بشأن التنسيق بين الهيئات التنفيذية للأمم المتحدة وأعضاء قيادة الاتحاد، بهدف تحقيق المزيد من التماسك في العمل بين المنظمتين، في ذات الوقت الذي يتواصل فيه تعزيز الدعم البرلماني المقدم للمنظمة إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن إقامة شراكة استراتيجية بينهما.

قياسا على ذلك، وبالنظر إلى الاتجاه السائد في التعاون بين المنظمتين، ترى أوروغواي أن من الضروري التوقيع على اتفاق تعاون جديد يجسد التقدم المحرز والتطورات في العمل المشترك بين المنظمتين طوال السنوات الماضية، ومن شأنه أن يمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز مؤسسيا أقوى وأكثر اتساقا مع الأعمال التي يضطلع بها على النحو الذي أشرت إليه.

وختاما، تؤيد أوروغواي المقرر بشأن إدراج بند بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“ في جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجمعية العامة، ويطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدّم تقريرا عن ذلك البند نظرا للطابع الفريد لدور البرلمانات الوطنية ودعمها لأعمال الأمم المتحدة.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين بقوة تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل تقديم المزيد من الدعم السياسي المستدام لعمل الأمم المتحدة. ولا تزال الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يظهران تصميمهما على العمل عن كثب في مختلف المجالات بشأن مختلف القضايا من قبيل السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. ويجب علينا أن نشجع توثيق التعاون بين المنظمتين، ولا سيما لتعزيز المؤسسات البرلمانية في البلدان الخارجة من الصراع أو التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية.

ولهذا السبب، ترحب الأرجنتين بمشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.44)، والذي اشتركنا في تقديمه. ويحث المشروع منظومة الأمم المتحدة على استحداث طريقة أكثر تنظيما وتكاملا للتفاعل مع البرلمانات الوطنية وتكثيف العمل المشترك معها من خلال مشاركتها في أعمال الجمعية العامة، ولا سيما، في ما يتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية.

ويمثل السبيل الذي أدى إلى تقديم نص مشروع القرار هذا وإلى اعتماد القرارات السابقة جهدا من أجل إقامة تحالف استراتيجي بين المنظمتين، الأمر الذي يجسد تطور التعاون بينهما منذ التوقيع على الاتفاق الأصلي في عام ١٩٩٦. وفي

هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي لنا النظر في تعزيز، وربما إعادة صياغة، ذلك الاتفاق من أجل إعطائه مضمونا أكبر. وبالمثل، فإننا نرحب بعمل منظومة الأمم المتحدة بصورة مشتركة مع البرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي بطريقة أكثر منهجية، تراعي حقيقة أن البرلمانات الوطنية تضطلع بدور رئيسي في استعراض وتنفيذ مختلف الالتزامات الدولية التي قطعتها البلدان الممثلة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد ما زال يوفر مجالا لأعضاء البرلمانات الوطنية لإجراء مناقشات بمزيد من التعمق حول أفضل طريقة للإسهام في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا أهمية مشاركة البرلمانات الوطنية في هذه المنظمة للاضطلاع بوظيفة تمثيل مصالح ورغبات شعوبها من أجل زيادة التعريف بالصكوك الجاري التفاوض بشأنها، أو تلك التي تم التفاوض عليها، في الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وسيسهم ذلك في عملية التصديق على هذه الصكوك الدولية وسن القوانين اللازمة لتنفيذها. ومن شأن ذلك الإسهام في تعزيز القواعد والاتفاقات المتعددة الأطراف لكي لا تصبح مجرد لغة خطابية وبما يكفل مراقبة الامتثال اللازم لها في بلداننا. ومن شأن تلك المشاركة أيضا إعطاء الأولوية لهذه الاتفاقات في إطار البرلمانات الإقليمية في حالة وجود برلمانات كهذه.

ودور البرلمانات الوطنية أمر في غاية الأهمية أيضا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما في ما يتعلق بالرصد والمساءلة. وقد عُقدت مناقشة هنا في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة قبل بضعة أيام. وأشار الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بصورة خاصة إلى أهمية هذه البرلمانات في عمليات الرصد والمساءلة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبلدي يدعم بقوة الدور الذي تضطلع به البرلمانات في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة في دورها بوصفها ميسرا للمفاوضات بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. ونأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء كما حدث في السنوات السابقة.

السيد غالفيس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد شيلي بعقد هذه المناقشة وبتقرير الأمين العام (A/68/827) عن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. كما ننوه بعمل رئيس الاتحاد، السيد عبد الواحد راضي، ونغتنم هذه الفرصة لنشكر أيضا أمينه العام، السيد أندرس جونسون، الذي تنتهي فترة ولايته في غضون بضعة أسابيع. ونتمنى كل النجاح لخلفه، السيد مارتن شونغونغ.

إن العمل المشترك الذي يجب على النظام الدولي الحالي القيام به للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهه يتطلب أيضا مشاركة طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة في العمليات الدولية. وللاتحاد البرلماني الدولي، بصفته مراقبا دائما لدى الأمم المتحدة، دور رئيسي في تمثيل البرلمانات والبرلمانيين في تلك العمليات الدولية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن البرلمانات هي الرابط الرئيسي بين الحكومات الممثلة في الأمم المتحدة والمواطنين الذين تمثلهم. ولذلك، نشجع الأمم المتحدة والاتحاد على مواصلة العمل معا بشأن مختلف التحديات – السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ والقانون الدولي وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والديمقراطية والحكم الرشيد.

وتعرب شيلي عن تقديرها لأن مشروع القرار A/68/L.44 يعالج مسائل نرى أنها هامة، وعلى وجه الخصوص ضرورة زيادة إسهام البرلمانات على الصعيد الوطني والاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد العالمي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإسهام الاتحاد في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بإمكانية عقد مناسبات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني بالتوازي مع المؤتمرات والعمليات الرئيسية للأمم المتحدة. كما نقدر مواصلة تعزيز المنظور الجنساني في التعاون بين المنظمتين.

وقد تجلى اهتمام شيلي بتعزيز الدبلوماسية البرلمانية في تشجيعها لمشاركة برلمانيين في الوفود الوطنية في الزيارات الرسمية الثنائية وفي العديد من العمليات الدولية. وهنا في المقر، تجلي ذلك في السنوات الأخيرة في مشاركة برلمانيين شيليين في جلسات الاستماع السنوية للبرلمانات في الأمم المتحدة وفي الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سياق لجنة وضع المرأة، ومشاركتهم بصفتهم ممثلين في المفاوضات ذات الصلة، بما في ذلك المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك برلمانيون من شيلي في اجتماعات الدول الأطراف في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وفي المناسبات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن سعادتنا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء وأن يُسهم إسهاما ملموسا في زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أرحب بمشروع القرار A/68/L.44، بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ويؤيد بلدي مشروع القرار تأييدا كاملا وسيشارك في تقديمه، ويرى أنه جرى اتخاذ خطوة هامة نسبيا إلى الأمام بخصوص التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني، والذي ترجع بدايته إلى عام ١٩٩٦.

وإننا نؤيد تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الأرجنتين وشيلي، ومفادهما أنَّ مشروع القرار يوجز تعاوناً أكثر تنظيماً بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وفي عالَم اليوم، من الأساسي أن نُحسِّن التفاعل والتعاون بين البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. فالتحدِّيات عالمية بشكل كامل، ممَّا يقتضي أن تكون الاستجابات لها عالمية أيضا. وقد أعربت إسبانيا بوضوح عن دعمها لهذا التفاعل مرات عديدة، وربما بشكل خاص في البيان الذي أدلى به الوفد الإسباني في الاجتماع الثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقِد في جنيف في السنة الماضية. وإننا نستذكر أيضا المشاركة الأساسية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في تعددية الأطراف ودعم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والتزامهم بها. والدليل على ذلك هو الفائزون الثمانية بجائزة نوبل للسلام، الذين تميَّزوا في هذا المجال الهام، بمن فيهم اثنان من مؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي، هما فريدريك باسي ووليام راندال كريمر.

إنَّ جميع المتكلمين الذين سبقوني تقريباً أكَّدوا أهمية تحقيق تفاعل أوسع بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة والمواطنين. فينبغي أن تكون هناك علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، وبين البرلمانات ومواطنيها، بغية ضمان إدراج القرارات المتخذة في الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جداول أعمال البرلمانات الوطنية. فهذه البرلمانات هي التي يتعيَّن عليها في نهاية المطاف سنُّ وتحسين القرارات التي تُتَّخَذ هنا. فإذا استطعنا ترسيخ هذا التفاعل بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة، وإذا كان البرلمانيون يعلمون مسبقاً بما يجري في الأمم المتحدة وهيئاتها، يمكننا أن نجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية. وأود في هذا الصدد أن أذكر بالتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعتقد أنَّ الأمم المتحدة تُرسي حالياً الخطوط العريضة الرئيسية لهذه الخطة، ومن الأساسي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة العمل معاً لتعزيز التفاعل الذي يتجسَّد في مشروع القرار لهذا اليوم.

إنَّ هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، فهو إذاً مرحلة مناسبة لتجديد الالتزام بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني

الدولي والبرلمانات الوطنية. والتقرير المقدَّم إلى الأمين العام من فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون ”تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع“، أكَّد حقيقة أنَّ المشاركة والمساءلة وسيادة القانون تشكِّل أساساً متينا لإرساء المسارات الشاملة نحو التنمية.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد دعمنا، ليس عبْر تقديمنا مشروع قرار اليوم فحسب، بل عبْر تنويهنا أيضا بالعمل المتميِّز الذي قامت به بعثة المغرب الدائمة في صياغته.

السيد عبد الرحمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرُّ وفد بلدي أن يكون أحد مقدِّمي مشروع القرار A/68/L.44، المعروض أمامنا اليوم. ونعتقد أنَّ الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب الأمم المتحدة، أساسي لتنفيذ الاتفاقات والإصلاحات متعددة الأطراف المتعلقة بالحوكمة العالمية، لأنَّ تحدياتنا الراهنة غير مسبوقة في عددها وحجمها. إنها تتجاوز الحدود الوطنية وتستدعي عملاً وتآزراً متعدد الأبعاد والمستويات. فالعلاقات الدولية في عالَم مُعَوْلَم معقَّدة ومتشابكة، وهي بذلك تفرض على الحكومات والبرلمانات الاضطلاع بمسؤوليات وواجبات أكبر. لذا، نود أن نناقش بعض الخطوات الرئيسية اللازمة لتحقيق تلك الشراكة الحيوية. ويسرني جدا أنَّ برلمانيي جمهورية كازاخستان ناشطون أيضا في هذه الجهود.

ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يتبادلا تعزيز أدوارهما العالمية بإبقاء البرلمانات الوطنية على تواصل مع المسائل الدولية الموضوعية، ومُواكبة لمقررات الأمم المتحدة وقراراتها. فالبرلمانات هي بُناة الإرادة السياسية ومهندسات السياسات العالمية المستقبلية، عبْر مهامِّها المتمثلة في سنِّ التشريع الوطني، وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية وإرساء الأسس القانونية للموارد وتخصيصها.

لقد عالج الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية مسائل عديدة مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ولدى الأمم المتحدة الكثير مما تستفيده من البرلمانات والبرلمانيين المتميِّزين، الذين نستضيف الكثيرين منهم على نحو متواتر. ويمكننا تيسير إدراج مكوِّن برلماني موضوعي في عمليات دولية كبرى، وبخاصة حين يتعلق الأمر بتسريع العمل على غايات الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم يتمَّ بلوغها بعد، وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن لكل بلد، عبْر مشاركة برلمانه، أن يصوغ استراتيجية تنمية تفضي إلى قرار مؤهل أن يصبح قانوناً.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تستفيد من إيجاد بُعد برلماني في أعمال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، مع وجود أفرقة قُطرية ميدانية تعمل بالتعاون الوثيق مع برلمانات وطنية وحتى محلية على استراتيجيات إنمائية وطنية وفعالية معونة. والقانون الدولي، بما يشمل ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وسيادة القانون على المستوى الوطني، يشكِّل الوجه الآخر للقطعة النقدية نفسها، وبرلمان البلد هو الذي يمكِّن مجتمعه من الاستفادة منها جميعا. ويمكن تيسير هذه العمليات عبْر مناسبات تشارك فيها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بصورة مشترَكة.

ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات تقديم مساهمة متميِّزة في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضها الدوري الشامل، وإلى الأجهزة الخاصة للأمم المتحدة، بتوفير مُدخَلات للتقارير الوطنية، وتلقِّي الاستنتاجات لدراستها وإجراء ما يلزم بشأنها، ممَّا يضمن النتائج المعززة. ويمكن للبرلمانات أيضا تهيئة الأجواء القانونية والمالية اللازمة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أنَّه على البرلمانيين في البلدان النامية ألاَّ يكتفوا بأن يكونوا مجرَّد مستفيدين من بناء القدرات أو المعونة الإنمائية، بل يمكنهم أن يصبحوا بحدِّ ذاتهم أطرافاً فاعلة في عملية الحوكمة الديمقراطية عبْر حوارات على المستوى القطري.

وفي وسع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية الإسهام في تطوير الديمقراطية، ومكافحة الإفلات من العقاب والعمل على مسائل عديدة مرتبطة بأعمال المحكمة الجنائية الدولية

ومجلس الأمن وأجهزته الفرعية. وشأن القادة الدينيين، يمكن للبرلمانيين أن يكونوا أساسيين أيضا في توطيد السلام والتسامح بين جميع الثقافات والأديان. إنَّ بلدي ورئيس جمهوريته، السيد نورسلطان نزاربايف، بصفته أحد المبادرين إلى إطلاق المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، يواصلان الترحيب بالدعم نيابة عن برلمانيينا لتنفيذ تلك المبادرة النبيلة.

ختاما، يحثُّ وفد بلدي على الدعم بالإجماع لمشروع القرار المعروض أمام الجمعية اليوم. وإنني أؤكد استعداد كازاخستان لتعزيز التفاعل القوي بين الأمم المتحدة والعمليات البرلمانية، بغية تحقيق أهدافنا العالمية المشترَكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المتخذ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد عبد الواحد الراضي.

السيد الراضي (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم هنا اليوم عن تعزيز التفاعل فيما بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يسرني ويشرفني أن أترأسه.

ببلوغ عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ١٦٤ برلمانا وطنيا، فإنه أصبح اليوم المنظمة البرلمانية الوحيدة التي تتسم بطابع عالمي حقيقي. والاتحاد، الذي سيحتفل قريبا بالذكرى السنوية ال ١٢٥ لإنشائه، أقدم منظمة متعددة الأطراف. فقد أُنشيء عام ١٩٨٩ من أجل السعي إلى إحلال السلام وإرساء الديمقراطية كسبيل للحيلولة دون اندلاع الحروب. وبذلك يكون قد مهد السبيل لإنشاء الأمم المتحدة، التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا، فإننا نتشاطر على نحو لا ريب فيه مُثلا عليا وأهدافا مشتركة.

وقد توطدت العلاقة بين منظمتينا رسميا عام ١٩٩٦ بالتوقيع على اتفاق للتعاون. ومنذئذ، يسرني أن أقول أن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أقاما علاقة تقوم على تبادل المنفعة، لا شك لدي في أنها ستزداد قوة.

إننا نعيش في عالم اليوم يرتبط فيه السلام والديمقراطية والتنمية ارتباطا وثيقا لم يسبق له مثيل، لكن هذه الأهداف ما زالت بعيدة المنال بالنسبة للكثير من البلدان. والأمم المتحدة ذاتها تواجه تحديات جراء تطورات لا طاقة لها بها. فالمحافل والشبكات ووسائط الإعلام الجديدة تجعل الحوكمة مسعى أشد تعقيدا مما كانت عليه في أي وقت مضى، على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي الوقت الذي ما زالت فيه مسائل حاسمة مثل نزع السلاح النووي بدون حل، نشأت تهديدات أوسع نطاقا، لا سيما تغير المناخ.

لكن أمام كل تلك الاضطرابات، من الواضح أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تظل في قلب الحوكمة العالمية. ولتحقيق ذلك، يجب على البرلمانات الوطنية أن تضطلع أولا بدور مُعَزّز في كفالة أن ما يُقَرّر في هذه القاعة يعود بالنفع على المواطنين كافة ويجسد آراءهم وأعمق تطلعاتهم، وثانيا، أن تكفل تنفيذ تلك القرارات على الصعيد الوطني. ذلك هو غرض العلاقة بين منظمتينا.

إن مشروع القرار (A/68/L.44) المعروض علينا اليوم وتقرير الأمين العام (A/68/827) يجسدان تلك العلاقة المزدهرة. ويدلان على إحراز تقدم ملموس في علاقتنا خلال عامين فقط في جميع المجالات تقريبا، لكنهما يشيران إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع من أعربوا اليوم عن دعم قضيتنا المشتركة. وأود أن أشير إلى بعض الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها لتعاوننا أن يحدث أثرا لدى المواطنين، لا سيما ونحن نقترب من عام ٢٠١٥، عندما سيتم اعتماد خطة عالمية جديدة للتنمية.

وبرصد الاتحاد البرلماني الدولي رصدا وثيقا للعملية التي تقودها الأمم المتحدة، فإنه يثير المناقشة العالمية عن خطة

التنمية القادمة داخل البرلمانات. وبناء على تلك المناقشات، اتخذنا مواقف قوية بشأن ضرورة وضع نموذج جديد للتنمية يتمحور حول الرفاه البشري، بدلا من النمو الاقتصادي العام؛ وعلى الضرورة الحاسمة للسعي إلى إرساء الحوكمة الديمقراطية باعتبارها عنصرا من عناصر التنمية الشاملة، وليس مجرد جانب من جوانب التنمية المستدامة؛ وأخيرا، على ضرورة تحديد هدف شامل فيما يتعلق بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. ولكل عنصر من تلك العناصر أهمية بالغة للإسهام في إتاحة المزيد من الفرص، وتعزيز الحرية وحقوق الإنسان للجميع. وقد أعربنا عن موقفنا أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المناقشات الأخرى التي جرت هنا في نيويورك. كما نناشد أعضاءنا أن يتواصلوا مباشرة مع بلدانهم.

وحتى لا يُساء فهمي، فإنني أؤكد أن الاتحاد البرلماني الدولي لا ينوي أن يملي على الأمم المتحدة ما ينبغي أن تفعله. بل على العكس من ذلك تماما. فهدفنا بكل بساطة هو توعية البرلمانات على نحو كامل بالأمور المعرضة للخطر هنا قبل اتخاذ القرارات، وبأنها يمكن أن تناقش المسائل فيما بينها ومع ممثلي حكوماتها حتى يتسنى للبلدان، حينما يحين الوقت، أن تتولى زمام الأمور على نحو تام فيما يتعلق بما يُتّخذُ من قرارات.

وعلاوة على ذلك، عندما يُتّخذُ القرار بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أو أي قرار آخر، يجب أن يُنَفّذ. وفي ذلك الصدد أيضا، تضطلع البرلمانات أيضا بدور أساسي. وكيفما كان الحال، فإنها هي التي تسائل الحكومات على ما تعهدت به من التزامات في الأمم المتحدة، وتقر القوانين اللازمة لتحقيقها، لا سيما، من خلال عملية المصادقة على الميزانية.

إن المساءلة ليست بالأمر الغني عن البيان، لا سيما لمن أثناء مساءلتهم يميلون إلى إبداء بعض المقاومة. لكنها السبيل الوحيد لكفالة الوفاء بالالتزامات. ودور البرلمانات هو مراقبة الحكومات مراقبة صارمة، وينبغي لنا أن ندعمها في الاضطلاع بذلك الدور. والاتحاد البرلماني الدولي يبذل قصارى جهده لتعزيز قدرات البرلمانات في جميع أنحاء العالم، وبطبيعة الحال، تفعل الأمم المتحدة نفس الشيء أيضا، لا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن احتياجات البرلمانات تفوق كثيرا قدرتنا على مساعدتها. وسنحتاج إلى جهد أكثر اتساقا من جانب مجتمع المانحين والشركاء الآخرين لكي نحقق كامل إمكانات البرلمانات ونمكنها من القيام بأدوارها التشريعية والرقابية في كل مكان. ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم ذلك الجهد من خلال مطالبة أفرقتها القطرية بالتعاون على نحو أوثق مع البرلمانات – مثلا، بكفالة مشاركة البرلمانات في عمليات الاستعراض الوطنية وعمليات الحوار السياسي بعد انتهاء الصراعات.

وبفضل الممارسة المتزايدة الانتشار في الأمم المتحدة المتمثلة في الاستعراضات الوطنية، مثلما تقوم به اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وعما قريب، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أصبح بمقدور البرلمانات اليوم أن تسهم في ترجمة المساءلة على الصعيد الوطني إلى حقيقة على الصعيد العالمي. والممارسة المتمثلة في تمكين البرلمانات من مناقشة التقارير التي تعرضها الحكومات في الأمم المتحدة، وتمكين البرلمانيين من المشاركة في عمليات الاستعراض الفعلية ثم تقديم التقارير عنها إلى زملائهم، وتيسير رصد وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك الاستعراضات، قد تصبح من أفضل السبل لإشراك البرلمانات في أعمال الأمم المتحدة.

ولتيسير ما سنقوم به من أعمال في المستقبل وتعزيزا لعلاقتنا، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي مبادرتين هامتين، تردان في مشروع قرار اليوم. والمبادرة الأولى، وهي ذات طابع مؤسسي، تتمثل في إنشاء لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، بصفتها هيئة تنسيقية محورية

تُسهم في تعميم مراعاة جدول أعمال الأمم المتحدة على نطاق الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه. ويُنتظر أن يسهم هذا الهيكل الفريد في توفير منظور بالغ الأهمية بشأن المسائل العالمية وتيسير مناقشتها في إطار البرلمانات الوطنية.

والمبادرة الثانية هي عقد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، والذي سيُعقَد، كما يذكر مشروع القرار، في نيويورك في السنة المقبلة قُبَيل مؤتمر قمة الأمم المتحدة، الذي سيسجِّل بداية عهد جديد للتنمية المستدامة.

إنَّ مؤتمر رؤساء البرلمانات سيتيح فرصة ذهبية لتحفيز الإرادة السياسية من أجل الخطة العالمية الجديدة، وبصورة أعمّ، لأعضائنا – حكومات وبرلمانات – لكي يتَّحدوا نحو تحقيق أهدافنا المشترَكة بروح الشراكة والاحترام المتبادل. وسيكون من المفيد التنويه بالمؤتمر في القرار بشأن طرائق مؤتمر قمة الأمم المتحدة.

من المرجَّح أن يكون هذا البيان أخر بيان لي أمام الجمعية العامة بصفتي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. لذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم الشكر الجزيل للبعثة الدائمة لبلدي، المغرب، على الدعم الهائل الذي قدَّمته لنا طوال السنوات الثلاث الماضية. كما أود أن أشكر مجددا مقدِّمي مشروع القرار وجميع الذين عملوا خلف الكواليس، وبالتحديد موظفي الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني وزملائي في جميع أرجاء العالم وكلَّ من يسعى بجد، على طريقته وسواء على نطاق ضيق أو واسع، لما فيه خيرنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.44، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.44، وإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسرائيل، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، بالاو، بنغلاديش، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، زمبابوي، سان مارينو، السلفادور، سنغافورة، السنغال، صربيا، الصين، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، الكويت، لبنان، ليختنشتاين، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، هندوراس واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أنَّ الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.44؟

اعتُمِد مشروع القرار A/68/L.44 (القرار ٢٧٢/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أنَّ الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.